اما المفيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما تريد مدحه
مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك لله دره عالما
والحال الموكدة ايضا غير مستقيمة لان الحال الموكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من
الجملة التي قبلها فانت لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان قولك لله
دره عالما او رجلا او كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول ولا خلاف في جواز ذلك فدل والحالة
هذه على انتفا الحال المفيدة والحال الموكدة واذا بطلا ثبت التمييز وكذا الكلام في ويحه
جارا او عظمت جارا وقولهم يا جارتا ما انت جارتا وشبهه انتهى كلام ابن الحاجب وقال
الرضي وانا لا ادري بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا تمدحه
في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته
قوله فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا موكد لما فهم من ان عدد
واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فبين في الشرح لا نسلم ان شهرا موكد لما فهم من
ان عدة الشهور ولا يبين لاثني عشر اما الاول فواضح واما الثاني فلانه قد فهم من الاخبار
عن عدة الشهور بقوله اثني عشر ان الاثني عشر شهور فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة
بعد العدد الذي علم نوعه موكدا لا مبينا كما في قولك الرجال الذين عندي عشرون
رجلا واقول ليت الاول بواضح لان عدة الشهور يفهم منه الشهر من غير شك فيكون
شهرا موكدا لما فهم من ان عدة الشهور واما الثاني فلان العامل في التمييز المبين للاسم هو
ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز مبينا وان كان
بالنسبة الى انه اخبر به عن عدة الشهور موكدا قوله واما اجازة المبرد ومن وافقه
نعم الرجل رجلا زيد فمردود وهذا وقع في غالب النسخ والظاهر ما في بعضها و هو
فمردود ووجه الرد ان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز وهذا
مذهب سيبويه وممن وافق المبرد ابن السراج والفارسي وابن مالك قوله فالصحيح
ان زادا محمول لتزود خرجه ابو حيان على ان في نعم ضميرا وزادا تمييزا اخر عن المخصوص
وزاد ابيك بدل منه اقسام الحال قوله ينقسم باعتبارات فيه اشارة الى ان هذه
التقسيمات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة قوله بخلاف نحو بعته
يدا بيد فانه بمعنى متقابضين قال الرضي ومن الحال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال
في نحو بعته بابا بابا وجاؤا رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا
رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تاتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزيه
مكررا وكذا ان ياتي ببيان الترتيب بعد ذكر المجموع بذكره بجزيه معطوفا عليه بالفا
او بثم نحو دخلوا رجلا رجلا ومضوا كتيبة فكتيبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين
وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم ومثال الترتيب ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين و علمته
الحساب بابا بابا اي مفصلا ومصنفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه

توكيد

توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول اي ذا باب وذهب الفارسي الى انه منصوب
بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادى
ما ادى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال
ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف
الفا وان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وزعم ابو الحسن انه لا يجوز ان يدخل حرف
العطف في شي من هذه المكررات الا الفا قوله قالوا ومنه وهو الحق مصدقا لان
الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما في الشرح الذي
يظهر الضم اراد والحق المذكور في هذه الاية وهو قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم
والمراد بما معكم التوراة وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا لا مصدق ولا مكذب انتهى وفي
البحر مصدقا حال موكدة اذ تصديق القران لازم لا ينتقل لما معهم وهو التوراة او التوراة
والانجيل لانهما انزلا على بني اسرايل وكلاهما غير مخالف للقران وفيه رد عليهم لان من لم يصدق
ما وافق التوراة لم يصدق بها وفي اعراب ابي البقا ومصدقا حال موكدة والعامل فيها ما في
الحق من معنى الفعل اذ المعنى وهو ثابت وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند
اخرين صاحب الحال ضمير دل عليه الكلام والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب تحمل اسم
الفاعل له عندهم فاما المصدر الذي ينوب عن الفعل كقولك ضربا زيدا فيتحمل الضمير
عند قوم انتهى وقال بدر الدين بن مالك والعامل في الحال من هذا النوع يعني الحال الموكدة
مضمون جملة مضمر بعد الخبر تقديره احقه واعرفه ان كان المبتدا غير انا وان كان انا
فالتقدير احق واعرف او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى وقال
ابن خروف العامل هو المبتدا لتضمنه معنى تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول
المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر فانه ممتنع فالعامل اذا مضمر كما ذكرنا وهو لازم
الاضمار لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كما التزم اضمار عامل الحال
في نحو ذلك قوله قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا
سهو منه لان الكتاب قديم الجواب عن هذا ان المنزل الذي هو عامل في الحال يدل على
تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام
الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهره على ان الذي يمتنع تجدده
هو الكلام النفسي القايم بذاته تعالى لا العبارة الداله عليه والمتصف بالنزول هو
الثاني لا الاول قوله وتمتنع الملازمة هو بكسر الزاي قوله ومنه قايما بالقسط اذا
اعرب حالا فقيد بذلك احترازا عن انتصابه على المدح وعن انتصابه على النعت لاسم لا
المبني معها على الفتح واطلق الحال ليشمل الحال من فاعل شهد والحال من الضمير المرفوع وفي
الكشاف فان قلت اليس من حق المنتصب على المدح ان يكون معرفة كقولك الحمد لله
الحميد انا معشر الانبيا لا نورث انا بني نهشل لا ندعي لاب قلت قد جا نكرة كما جا معرفة

Copyright © King Saud University